استخدام الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي القانوني: الأدوات والتحديات

The Use of Artificial Intelligence in Legal Scientific Research: Tools and Challenges

خوالف صراح *
جامعة بلحاج بوشعيب-عين تموشنت، الجزائر
Sarah.khoualef@univ-temouchent.edu.dz

- تاريخ الإرسال: 2026/01/25 - تاريخ القبول: 2026/07/07- تاريخ النشر: 27/ 2026/07

الملخص: تتناول هذه الدراسة موضوع استخدام الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي القانوني، باعتباره ثورة تكنولوجية أعادت تشكيل آليات الوصول إلى المعلومة القانونية وإنتاجها، وتهدف الدراسة إلى عرض أهم الأدوات الذكية الموظفة في البحث والمراجعة القانونية، والتحليل التنبؤي للنصوص التشريعية والاحكام القضائية، والمساعدة في الصياغة. وقد خلصت الدراسة إلى أن الذكاء الاصطناعي يمثل شريكاً بحثياً فعالاً من حيث السرعة والقدرة على معالجة البيانات الضخمة، لكنه يظل قاصراً عن تعويض الفهم البشري العميق لروح القانون وسياقاته، كما كشفت الدراسة عن تحديات جوهرية تهدد مصداقية البحث القانوني، أبرزها إشكاليات الأمانة العلمية، والغموض الذي يحاط بحقوق الملكية الفكرية للمخرجات الآلية، بالإضافة إلى القصور التقني في تفسير النصوص والهلوسة الخوارزمية.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي؛ البحث العلمي القانوني؛ الأدوات؛ تحديات.

Abstract: This study addresses the use of AI in legal scientific research, as a technological revolution that has reshaped the mechanisms for accessing and producing legal information. The study aims to present the most important smart tools employed in legal research and review, predictive analysis of legislative texts and judicial rulings, and assistance in drafting. The study concluded that artificial intelligence is an effective research partner in terms of speed and ability to process big data, but it remains incapable of compensating for the deep human understanding of the spirit and contexts of the law. The study also revealed fundamental challenges that threaten the credibility of legal research, most notably the problems of scientific integrity, the ambiguity surrounding intellectual property rights for automated outputs, in addition to the technical shortcomings in text interpretation and algorithmic hallucinations.

Keywords: Artificial intelligence- legal scientific research- tools; challenges.

* المؤلف المرسل: خوالف صراح

مقدمة:

يشهد العالم اليوم طفرة تكنولوجية غير مسبوقة ألقت بظلالها على مختلف مجالات الحياة، ولم يسلم قطاع البحث العلمي من هذه التحولات، لا سيما في المجال القانوني، الذي اتسم ولفترة طويلة من الزمن بالثبات والاعتماد على الجهد البشري البحث، وفي ظل الثورة الصناعية الرابعة، برز الذكاء الاصطناعي كعضو فاعل جديد ومؤثر، واعداً بإحداث تغييرات جذرية في آليات البحث والاستنباط والتحليل القانوني، متجاوزاً دوره كأداة مساعدة إلى دور "الشريك" في صناعة المعرفة القانونية.

وتجدر الإشارة أنّ موضوع استخدام الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي القانوني يكتسي أهمية بالغة في زمننا الحالي، نظراً للحاجة الملحة إلى تطوير أدوات البحث المواكبة للتضخم والتعديلات المستمرة للنصوص التشريعية، والكم الهائل من الاجتهادات القضائية، مما يفرض على الباحث القانوني ضرورة التكيف مع الأدوات الرقمية الحديثة لضمان الدقة والسرعة، إلا أن هذا الاعتماد المتزايد يثير مخاوف حقيقية تتعلق بجودة المخرجات، وأخلاقيات البحث العلمي، ومدى مواءمة هذه التقنيات مع الخصوصية الدقيقة للنصوص القانونية.

وبالتالي، تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف أدوات الذكاء الاصطناعي التي تدعم البحث العلمي القانوني، مع التركيز على فوائد كل أداة ودورها في تعزيز هذا البحث، كما نسعى إلى تسليط الضوء على التحديات التي تواجه استخدام هذه الأدوات، بهدف تحقيق فهم أعمق لكيفية توظيف الذكاء الاصطناعي بشكل فعال ومسؤول في مجال البحث القانوني.

بناءً على ما سبق يظهر أنّ استخدام الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي القانوني يتطلب تحقيق توازن بين الاستفادة منه من جهة، وتجنب مخاطره من جهة أخرى، وعليه يطرح هذا الموضوع إشكالية محورية يمكن صياغتها كالتالي: كيف يمكن الموائمة بين استثمار القدرات الفائقة للذكاء الاصطناعي في تطوير البحث القانوني، وبين ضرورة تجنب مخاطره المهددة للأمانة العلمية والمصداقية التقنية؟

ولمعاجلة هذه الإشكالية، تتفرع الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أبرز أدوات الذكاء الاصطناعي المتاحة للباحث القانوني وما هي وظائفها؟
- كيف تساهم هذه الأدوات في التحليل التنبؤي والصياغة القانونية؟

- ما هي التحديات الأخلاقية المتعلقة بالأمانة العلمية والملكية الفكرية للمحتوى المولد آلياً؟
- ما هي حدود القدرة التقنية للذكاء الاصطناعي في تفسير النصوص القانونية وتجنب "الهلوسات" المعلوماتية؟

وللإجابة على هذه التساؤلات، اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي، لاستعراض الآليات التقنية وتحليل آثارها القانونية، وذلك وفق خطة بحث ثنائية تضمنت مبحثين تناول المبحث الأوّل أدوات الذكاء الاصطناعي المستخدمة في البحث العلمي القانوني، أما الثاني فتناول تحديات استخدام الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي القانوني.

1- أدوات الذكاء الاصطناعي المستخدمة في البحث العلمي القانوني

يستخدم الباحثون القانونيون بشكل متزايد أنواع مختلفة من أدوات الذكاء الاصطناعي في إعداد البحوث العلمية القانونية، بعد ما أحدثته هذه التكنولوجية التحويلية المدعومة بخوارزميات التعلم الآلي وتحليل البيانات من ثورة في أداء هذه المهمة من خلال توفير نتائج أسرع وأدق،[1] بحيث تعمل هذه الأدوات على القيام بعمليات بحث فورية في قواعد بيانات ضخمة للعثور على السوابق القضائية والتشريعات المختلفة بالإضافة إلى المطبوعات القانونية، وعلى نحو مماثل تعمل هذه الأدوات على قراءة وتلخيص المستندات القانونية، من خلال تحديد المعلومات ذات الصلة بموضوع البحث، بل وحتى تتوقع هذه الأدوات النتائج المحتملة بناء على بيانات قانونية سابقة وهو ما يعرف بالتحليل التنبئي، وهذا بالإضافة إلى ما توفره أدوات الذكاء الاصطناعي من خاصية صياغة البحث التي تعتبر من المهام المرهقة للباحثين.

ومن أجل الغوص أكثر في أدوات الذكاء الاصطناعي المستخدمة في البحوث العلمية القانونية لابدّ علينا من التفصيل أكثر في كل أداة على حدى وهذا ما سنتطرق إليه في المطالب التالية.

1.1- أدوات الذكاء الاصطناعي الخاصة بالبحث والمراجعة القانونية

أدخل الذكاء الاصطناعي تغييرات هامة على الأوساط البحثية، فأحدث ثورة في طريقة إجراء البحث وتوليد المعرفة وتقديم المعلومة من مصادر قانونية مختلفة، هذا ووفر الذكاء الاصطناعي مجموعة من

[1] – سرسن هاجر زعابطة، عمر سباغ، استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في البحوث العلمية في ميدان العلوم الاجتماعية والإنسانية المزايا والحدود، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، الجزائر ، المجلد34، العدد 3، سنة 2023ص151.

الأدوات التي من شأنها اختصار الوقت على الباحث في قراءة وتلخيص المراجع حتى يتمكن من الوصول إلى المعلومة الهدف، وبالتالي سنحاول في هذا المطلب التعرف على هذه الأدوات وطريقة عملها في المجال القانوني وهذا من خلال الفروع التالية.

1.1.1- أدوات الذكاء الاصطناعي الخاصة بالبحث:

تتيح برامج الذكاء الاصطناعي المعنية بالبحث عن المعلومات عدد كبير من المستندات ذات الصلة بموضوع البحث، بتكلفة ووقت أقل، وأكثر دقة بشكل عام، مقارنة بإجراء البحث بالطريقة التقليدية، فتستطيع هذه الأدوات استرجاع أحكام القضاء والقوانين واللوائح والمقالات والكتب القانونية ذات الصلة بسرعة أكبر لدعم الباحثين في بناء بحوثهم على معلومات قانونية[2].

فمحركات بحث الذكاء الاصطناعي تعمل مثل المحركات البحث الكلاسيكية لكن لديها بعض المزايا؛ فبدلا من التركيز فقط على الكلمات الرئيسية المجردة، تعمل على التعمق أكثر في مضمون الكلمات المقترحة من قبل الباحث وهكذا تستطيع استخراج المعلومات التي قد يغفلها محرك البحث التقليدي.

إذ أنّ محركات بحث الذكاء تعتمد على كم هائل من البيانات الضخمة من أجل الوصول إلى المعلومة القانونية بسرعة ودقة، فتعد هذه البيانات الأرض الخصبة التي يتعلم منها الذكاء الاصطناعي، فكلما زادت البيانات وتنوعت، تحسنت قدرة النظام على التحليل والتنبؤ.

ولكي يتمكن الذكاء الاصطناعي من فهم اللغة البشرية فإنه يستخدم تقنية تسمى معالجة اللغة الطبيعية (NLP) ، حيث تهدف هذه الأخيرة تمكين أجهزة الكمبيوتر من فهم اللغة البشرية وتفسيرها ومعالجتها بالشكل الذي تتجاوب فيه البيانات معها، وتعتمد معالجة اللغة الطبيعية على دمج عدّة مجالات منها اللغويات الحاسوبية وتعلم الآلة ونماذج التعلم العميق، فاللغويات الحاسوبية تهتم بالنمذجة الحاسوبية للغة الطبيعية وذلك من خلال التحليل النحوي والدلالي وتطوير خوارزميات تسمح بفهم اللغة البشرية، أما التعلم الآلي يتمثل بقدرة الآلة على تقليد السلوك البشري الذكي حيث يتم تدريب النماذج لإصدار الاستنتاجات

[2] - Irene Pietropaoli, Use of Artificial Intelligence In Legal Practice, Article published in the Journal of British Institute of International and Comparative Law, London, 2023, p2.

التي يجب أن تتوصل إليها، في حين أنّ التعلم العميق يقلد الطريقة التي يعمل بها الدماغ البشري باستخدام الشبكات العصبية الاصطناعية.[3]

ومن أشهر محركات البحث في المجال القانوني (Westlaw) و (LexisNexis) فهي تعدّ من الأدوات القوية في البحث القانوني، يستخدمها المتخصصون القانونيون والطلاب على حد سواء، تقدم كل منهما مجموعة واسعة من المعلومات القانونية، بما في ذلك أحكام القضاء والتشريعات واللوائح والأخبار القانونية وغيرها، مما يساعد مستخدميها على البقاء على اطلاع دائم بأحدث المستجدات في المجال القانوني، فيشتهر (Westlaw) بتركيزه القوي على المواد القانونية الأمريكية، بمعنى أنها محلية بشكل أساسي للولايات المتحدة الأمريكية، على عكس (LexisNexis) التي تشتهر بتغطيتها الواسعة للقانون الدولي وقانون الأعمال.[4]

وتجدر الإشارة أنّ هذه المحركات كلما كان الموضوع المعطى لها دقيق كلما كانت مخرجاتها مرغوبة أكثر.[5]

2.1.1- أدوات الذكاء الاصطناعي الخاصة بالمراجعة القانونية:

فإذا كانت محركات البحث المزودة بالذكاء الاصطناعي تعمل على إيجاد المعلومة المراد الوصول إليها ضمن كم هائل من المستندات، فإنّ الأدوات الخاصة بالمراجعة القانونية تعمل على مراجعة هذا الكم من المستندات عن طريق القراءة والتلخيص من أجل العثور على الأنماط والتناقضات والبيانات ذات الصلة في المستندات القانونية وتحسين دقة التحليل القانوني واتخاذ القرار، وقد تحدد المنصات التي تعمل بالذكاء الاصطناعي السوابق والمعلومات القانونية ذات الصلة وتقديم المشورة القانونية الصائبة الخاصة بموضوع البحث.[6]

---

[3] – بلال محمود عثمان عبد الله، الوصول إلى المعلومات القانونية في عصر الذكاء الاصطناعي، مجلة الباحث العربي، لبنان، المجلد 04، العدد 01، سنة 2023، ص86.

[4] - Christine L.Sellers and Phillip Gragg, Westlaw Next Lexis Advance, Article published in the Journal of Law Library Journal, USA, 2012, vol 104, N°2, P: 345.

[5]– سرسن هاجر زعابطة، عمر سباغ، المرجع السابق، ص152.

[6] - Irene Pietropaoli, Op,Cit, P: 6.

وبالتالي أصبحت الملفات غير المنظمة على الإنترنت لا تشكل مشكلة على الإطلاق. مع وجود نظام مراجعة المستندات الذي يمكن للباحث من مراجعة كميات هائلة من البيانات بدقة وسرعة لا تصدق. وقد أحدث هذا ثورة في عملية مراجعة المستندات.

ومن أمثلة الأدوات المستخدمة للمراجعة القانونية:

- (Elicit): مهمته تكمن في العثور على أوراق بحثية ذات صلة، وتلخيص النتائج الخاصة بسؤال المستخدم، واستخراج المعلومات الرئيسية؛ كما يساعد في العصف الذهني، والتلخيص، وتصنيف النصوص.
- (Lexis nexis + AI): بالإضافة إلى الدور الهام الذي يؤديه هذا البرنامج كمحرك بحث قانوني؛ فهو يعمل أيضا على تلخيص القضايا والمستندات القانونية، ويعمل أيضا على استخراج المعلومات الأكثر صلة بسؤال الباحث قبل التعمق في النتائج بنقرة زر واحدة.[7]
- (Castext): يعتبر هذا الأخير من أكثر البرامج استخداما من قبل الباحثين القانونيين فيعمل هذا البرنامج على تنظيم الملفات والوثائق القانونية التي وجدت من قبل محركات بحث الذكاء الاصطناعي، كما يقوم بتلخيص القضايا القانونية وتحليل أهميتها ومقارنتها مع القضايا المماثلة.

2.1- أدوات الذكاء الاصطناعي الخاصة بالتحليل التنبؤي وصياغة البحوث القانونية:

إنّ استخدامات الذكاء الاصطناعي لم تتوقف عند مجرد البحث والمراجعة بل تمتدّ إلى غاية التنبؤ بالنتائج المحتملة التي قد يصل إليها البحث القانوني في مسألة معينة بدقة أكبر يعجز البشر الوصول إليها، هذا ويوفر الذكاء الاصطناعي للباحث القانوني مجموعة من الأدوات تساعده على صياغة البحث في وقت وجيز دون الاعتماد على الطرق التقليدية التي قد تستغرق أيام وشهور، وهذا ما سنعمل على التفصيل فيه من خلال الفروع الآتية.

1.2.1- أدوات الذكاء الاصطناعي الخاصة بالتحليل التنبؤي:

يقصد بالتحليل التنبؤي هو قيام الباحث بغربلة البيانات الحالية والتاريخية من أجل استخلاص النتائج المستقبلية، إلا أنّ هذه العملية تستغرق وقت أكبر إذا تم الاعتماد على التفكير البشري فقط. وهذا ما جعل العديد من الباحثين يلجا إلى التحليل التنبؤي المدعوم بخوارزميات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي لتحليل

[7] - Ethan Baberness, Inside Lexis+AI: LexisNexis's Latest Research Tool, Article published in the website of Above The Law, Posted On 09/01/2024, Viewed On 21/12/2024, https://abovethelaw.com/2024/01/inside-lexis-ai-lexisnexis-latest-research-tool/.

مجموعات البيانات الكبيرة، بما في ذلك أحكام القضايا السابقة، والملفات القانونية، والقرارات القضائية وغيرها، من أجل الوصول إلى نتائج البحث المستقبلية.[8]

هذا ويهدف التحليل التنبؤي المدعوم بالذكاء الاصطناعي إلى تعزيز نتائج البحث وتوفير رؤى أعمق، ويهدف أيضا إلى تسليط الضوء على الاتجاهات في أحكام القضاء، وتحديد المخاطر المحتملة، واقتراح إستراتيجية قانونية بديلة بناء على تحليل البيانات، مما يجعل عملية البحث أكثر شمولا وفعالية. [9]

2.2.1- أدوات الذكاء الاصطناعي الخاصة بصياغة البحوث القانونية:

يمكن لأدوات الذكاء الاصطناعي مساعدة الباحث القانوني في صياغة بحوثه، من خلال مساعدته على تحرير النصوص في أوراقه البحثية عن طريق توفير البيانات والمعلومات التي يحتاجها في إنشاء النص البحثي، كما تساعده في تقليل أخطائه المطبعية واللغوية والنحوية، وتحسين جودة الورقة البحثية، كما تساهم في كشف الانتحال الأكاديمي والسرقات العلمية؛ مما تسهل للباحث تفادي خطر الوقوع فيها، هذا وتعمل على توفير قوالب جاهزة لعرض البحوث وكتابتها بشكل أكثر دقة وسرعة في الآداء، كما تعمل على صياغة الأفكار البحثية وتنظيمها بشكل منهجي.[10]

ومن بين أشهر التطبيقات المستخدمة في صياغة البحوث العلمية ما يلي:

- (Grammarly): هي واحدة من أشهر أدوات التحرير والتدقيق اللغوي التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي، تقدم تصحيحات للأخطاء النحوية والإملائية، بالإضافة إلى تحسين الأسلوب وتقديم اقتراحات لتحسين الصياغة؛
- (ProWritingAid): هي أدوات تحرير متقدمة تجمع بين التدقيق النحوي وتحليل الأسلوب، فهي تعتمد على الذكاء الاصطناعي لتحليل النصوص وتقديم اقتراحات لتحسين القواعد، الأسلوب والوضوح؛
- (Hemingway Editor): هي أداة تحرير ترتكز على تحسين أسلوب الكتابة وجعل النصوص أكثر وضوحا وقابلية للفهم، إذ تعتمد هذه الأداة على الذكاء الاصطناعي لاكتشاف الجمل المعقدة أو الطويلة واقتراح تحسينات لجعلها أكثر اختصارا ووضوحا؛

[8] - Jasmin Yu, Amy Kong, Predictive Analytics, University of Toronto, Future of Law lab, Canada, 2022, P2.
[9] - Rodionov Andrey, Harnessing the Power of Legal-Tech: AI Driven Predictive Analytics in the Legal Domain, Uzbek Journal of Law and digital Policy, Ouzbékistan, 2023, volume 1, N°1, P5.
[10] – سرسن هاجر زعابطة، عمر سباغ، المرجع السابق، ص156.

- (Language tool): هي أداة مفتوحة المصدر للتدقيق اللغوي تدعم عدة لغات، بما فيها اللغة العربية، تعتمد على الذكاء الاصطناعي لاكتشاف الأخطاء اللغوية والنحوية وتقديم اقتراحات تصحيحية؛
- (QuillBot): هي أداة ذكية لإعادة الصياغة تعتمد على الذكاء الاصطناعي، حيث تستخدم لتحسين النصوص من خلال إعادة صياغتها بشكل متقن مع الحفاظ على المعنى الأساسي.[11]

2- تحديات استخدام الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي القانوني:

إنّ اجتياح الذكاء الاصطناعي لمجال البحث العلمي القانوني لم يكن خالياً من العقبات؛ بل ولدّ استخدامه جملة من التحديات القانونية والأخلاقية والتقنية، تتراوح هذه التحديات بين إشكاليات الأمانة العلمية وغموض الملكية الفكرية للمحتوى المولد آلياً، وبين قصور هذه الأنظمة تقنياً عن بلوغ الدقة البشرية في التفسير والاستنتاج العميق. ومن أجل الإحاطة بهذه الجوانب، قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، نخصص الأول لإشكالية الأمانة العلمية وغموض الملكية الفكرية للمحتوى المولد بالذكاء الاصطناعي، أما المطلب الثاني فقد خصص لقصور أدوات الذكاء الاصطناعي في المعالجة القانونية.

1.2- إشكالية الأمانة العلمية وغموض الملكية الفكرية للمحتوى المولد بالذكاء الاصطناعي

لا تقتصر التحديات التي يفرضها الذكاء الاصطناعي على الجوانب التقنية فحسب، بل تمتد لتلامس جوهر الأخلاقيات البحثية والمفاهيم القانونية المستقرة، إذ يضعنا المحتوى المولد آلياً أمام معضلة حقيقية تتعلق بمدى الالتزام بالأمانة العلمية من جهة، وتحديد المالك الحقيقي لهذا الإنتاج المعرفي من جهة أخرى، وهذا ما سنعالجه تباعا من خلال الفروع التالية.

1.1.2-إشكالية الأمانة العلمية للمحتوى المولد بالذكاء الاصطناعي:

إنّ الحفاظ على النزاهة الأكاديمية عند استعمال أدوات الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي القانوني أمرا بالغ الأهمية، إذ تعتبر أدوات الذكاء الاصطناعي تهديدا كبيرا للنزاهة الأكاديمية في مجالات إجراء وكتابة المشاريع البحثية القانونية إن لم تستخدم بشكل سليم وصحيح ومسؤول، فقد تنتج هذه الأدوات

[11]- فارس البياتي، الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي أدوات وتقنيات للباحثين المعاصرين، الطبعة الأولى، سنة 2024، الكتاب متوفر على الموقع التالي: https://www.drghazi.net/media//drghazi/390.pdf ، ص429.

نصوصا وأبحاثا قد تبدو أصلية، مما يسهل على الباحثين الاستعانة بها دون الالتزام بمعايير الأمانة العلمية، وهذا ما قد يؤدّي إلى تقديم أعمال بحثية غير أصلية، مما يضر بمصداقية البحث.[12]

كما أنه من الصعب تحديد المصادر الأصلية للمعلومات عند الاعتماد على أدوات الذكاء الاصطناعي لتجميع البيانات أو المعلومات، لأنه قد يفشل في توثيق المراجع بشكل صحيح، مما يعيق إمكانية التحقق من صحة المعلومات، أما على مستوى استخدام الأدوات لتحليل البيانات، فقد يؤدّي الاعتماد المفرط على أدوات الذكاء الاصطناعي إلى إغفال الباحثين عن أهمية تقييم النتائج بشكل نقدي، حيث يمكن أن تتسبب هذه الأدوات في إنتاج نتائج غير دقيقة أو مضللة إذا لم يتم استخدامها بشكل صحيح، مما يؤدّي إلى فقدان النزاهة في النتائج البحثية، ;هذا يضعف من إعادة إنتاج الدراسات ويؤثر على سمعة الأبحاث ومصداقيتها، وبالتالي يقلل من أهميتها والاستشهاد بها.[13]

أما فيما يخص السرقات العلمية في الأبحاث العلمية القانونية، فأدوات الذكاء الاصطناعي وبالرغم من ما توفره هذه الأخيرة من فوائد كتقوية البحث القانوني والتغلب عل الثغرات التي قد تضعفه، وتوفر الدقة والسهولة في تحليل البيانات وكتابتها وزيادة الإنتاجية، إلا أنّ هذه الأدوات ليست معفية من الممارسات الخاطئة التي تصنف ضمن فئة السرقة الأكاديمية، فتستطيع أدوات الذكاء الاصطناعي توليد نصوص وأعمال علمية بشكل تلقائي، مما يسهل على الأفراد إنتاج محتوى قد يبدو أصليا، فهذا الأمر يزيد من احتمالية السرقة العلمية، حيث يمكن للباحثين استخدام هذه النصوص دون الإشارة إلى مصدرها، هذا ولا تقتصر السرقات العلمية واستغلال الأفكار على الاستعانة بأدوات الذكاء الاصطناعي في إنشاء وكتابة المقالات والأبحاث القانونية، بل تشمل أيضا سهولة الوصول إلى المعلومات بشكل كبير ووفير، مما قد يؤدّي إلى تكرار الأعمال السابقة دون إعطاء الفضل للمصادر الأصلية بوجه عام، وبالتالي يصعب التحقق من أصالة الأعمال المقدمة.[14]

[12] - Limongi Ricardo, The use of artificial intelligence in scientific researche with integrity and ethics. Future Studies Research Journal : Trend and strategies, V16, N1, 2016, P4.
[13] - Buruk B, Ekmikci P, A critical perspective on guidelines for responsible and trustorthy AI, Medcine, health care and philosophy, V23, N 3, 2020, P15.
[14] - Elali F, Rachid L, AI generated research paper fabrication and plagiarism in the scientific community, journal of Patterns, V 4, N 3, 2023, P3.

2.1.2- غموض الملكية الفكرية للمحتوى المولد بالذكاء الاصطناعي:

منذ ظهور الذكاء الاصطناعي وتطوره السريع، بدأت الأسئلة القانونية تتزايد حول مدى قدرة هذا النظام على اكتساب حقوق الملكية الفكرية، سواء كانت حقوق المؤلف، فالتشريعات التقليدية في الغالب تركز على الشخص الطبيعي كمالك للحقوق الفكرية، مما يطرح تساؤلات عميقة حول إمكانية اعتبار الذكاء الاصطناعي مؤلفا في ظل غياب أي إطار قانوني يعترف به ككائن قانوني مستقل. [15]

وما تجدر الإشارة إليه أنّ من شروط اكتساب حقوق الملكية الفكرية في معظم التشريعات المدنية، هو أن يكون المؤلف شخصا طبيعيا، أي إنسانا له أهلية قانونية كاملة، واستثناء قد يكون شخصا معنويا، وهذا ما ورد النص عليه في المادّة 12 من قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة.[16]

ومن هنا نتساءل هل يمكن اعتبار الذكاء الاصطناعي شخصا قانونيا؟ فمن الناحية التقليدية تحدد الشخصيات القانونية في النظام القانوني بالأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين، ولكن الذكاء الاصطناعي الذي لا يتسم بالقدرة على التفاعل الإرادي أو اتخاذ قرارات مستقلة كما يفعل الإنسان، لا يمكن اعتباره شخصا قانونيا في هذا السياق.

إلا أنّ بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي تهدف من خلال مناقشة مفهوم الشخصية القانونية للروبوتات الذكية عن طريق مشاريع قوانين إلى منح الروبوتات بعض الحقوق القانونية المحدودة، إلا أنّ هذه الخطوات لا تدرج الذكاء الاصطناعي بشكل عام ضمن الفئة القانونية للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين، إذ يرى الباحث (ماتيو ديبو) أنّ إعطاء الذكاء الاصطناعي حقوقا قانونية مستقلة قد يشكل تحديا قانونيا كبيرا، ويتطلب تعديلا جذريا في كيفية تصورنا للشخصية القانونية. أما في الدول العربية، فلم يطرح هذا النقاش بشكل جدّي حتى الآن، رغم أنّ هناك بعض الإشارات في السياسات الوطنية السعودية للذكاء الاصطناعي التي تدعو إلى استحداث إطار قانوني يتعامل مع القضايا القانونية الخاصة بالذكاء الاصطناعي. [17]

---

[15] – عيسى أحمد، الذكاء الاصطناعي ومفهوم المؤلف في القانون المدني، المجلة العربية للملكية الفكرية، المملكة العربية السعودية، العدد 09، سنة 2024، ص95.

[16] – القانون رقم 05/03، المؤرخ في 2003/07/19، المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، الجريدة الرسمية العدد 44، الصادرة بتاريخ 2003/07/23.

[17] – سامية لقرب، استحسان إقرار الشخصية القانونية للروبوتات الذكية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي أحمد صالحي النعامة، الجزائر، المجلد 16، العدد 01، سنة 2023، ص878.

بالتالي فإنّ أنظمة الذكاء الاصطناعي يعدّ أمرا غير معترف به في التشريعات الحالية، إذ أنّ هذه الأنظمة لا تملك الشخصية القانونية أو الإرادة المستقلة اللازمة لتكوين حق المؤلف. وقد أشار الفقه إلى أنه من غير الممكن تأهيل الذكاء الاصطناعي كمؤلف في ظل الأطر القانونية الحالية التي تشترط وجود الإنسان كمصدر للإبداع.[18]

ومن بين الإشكالات الأخرى المثارة في مجال الملكية الفكرية هو تحديد المسؤولية القانونية في حال ارتكاب الذكاء الاصطناعي أعمالا تنتهك حقوق الملكية الفكرية، ففي حالة حدوث انتهاك من قبل النظام الذكي، هل تكون المسؤولية ملقاة على المبرمج؟ أو مالك النظام؟ أو المستخدم؟ ففي هذا الصدد يرى العديد من الفقهاء أنّ المسؤولية القانونية يجب أن تنسب إلى الشخص الذي أتاح للنظام الذكي الفرصة للإبداع، كالمطورين أو المبرمجين، وفي دراسة تحليلية للمسؤولية القانونية في الفضاء الرقمي، أشار (غوستافو لوبيز) إلى أنّ المسؤولية يجب أن يتم تقسيمها بين المطورين والمستخدمين يعتبر هذا الخيار الأكثر واقعية في الواقع القانوني المعاصر، حيث يبقى المبرمجون في موضع المسؤولية عن أي انتهاكات قد تحدث بسبب الخوارزميات التي طورها.[19]

2.2 قصور أدوات الذكاء الاصطناعي في المعالجة القانونية:

إذا كانت التحديات الأخلاقية والقانونية تشكل هاجساً نظرياً، فإن التحديات التقنية تمثل عقبة عملية لا تقل خطورة وتؤثر بشكل مباشر على جودة البحث. فالذكاء الاصطناعي، مهما بلغ تطوره، يظل نظاماً آلياً يفتقر إلى الحس القانوني والقدرة على التفسير العميق التي يتمتع بها العقل البشري. سنستعرض في هذا المطلب أوجه القصور التقني لهذه الأدوات، وتحديداً عجزها عن التفسير الدقيق للنصوص، وظاهرة توليد المعلومات المغلوطة، وذلك من خلال الفرعين التاليين.

1.2.2- عدم قدرة أدوات الذكاء الاصطناعي على التفسير العميق للنصوص القانونية:

تعدّ النصوص القانونية الغامضة أبرز التحديات التي تواجه الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي القانوني، سواء من حيث المسؤولية القانونية عن أخطاء التفسير الناتجة عن الأنظمة الذكية، أو من حيث

[18] – فهد العتيبي، الذكاء الاصطناعي وحماية حقوق الملكية الفكرية في النظام السعودي، مجلة الحقوق الخليجية، العدد 07، سنة 2025، ص45.

[19] – رفاف لخضر، معوش فيروز، خصوصية المسؤولية المدنية عن أضرار أنظمة الذكاء الاصطناعي في القانون الجزائري، مجلة طبنة لدراسات العلمية الأكاديمية، المركز الجامعي سي الحواس بريكة، الجزائر، المجلد 07، العدد 01، سنة 2023، ص،ص 567، 577.

اعتماد نتائج الذكاء الاصطناعي كمخرجات للبحث العلمي القانوني، إذ لا يزال يستخدم الذكاء الاصطناعي دون مرجعية تشريعية واضحة تنظم نطاق تطبيقاته القانونية، إذ لا يوضح العديد من نماذج الذكاء الاصطناعي كيفية الوصول إلى النتائج، حيث قد يعطي نتيجة صحيحة دون أن يوضح كيف تمّ بناء هذه النتيجة وبالتالي لن يكون هناك تفسير واضح يمكن مناقشته قانونيا ومنطقيا.[20]

علاوة على ذلك فإنّ أنظمة الذكاء الاصطناعي غير المتخصصة غالبا ما تقدّم معلومات قديمة، ولا تأخذ في عين الاعتبار التطورات التشريعية أو القضائية الحديثة، ويرجع ذلك إلى أنّ تطبيقات الذكاء الاصطناعي القانونية تدرّب على مجموعة نصوص ضخمة، غالبا ما تشمل أحكاما قضائية تاريخية، ومشاريع قوانين برلمانية، وتوجيهات أكاديمية، فإذا احتوت هذه المجموعات على نصوص قانونية قديمة أو غير مكتملة فإنّ الذكاء الاصطناعي يسيونئ تفسير النص القانوني، مما قد يؤدّي إلى استنتاجات قانونية غير دقيقة.[21]

كما أنّ الذكاء الاصطناعي قد يفشل في صياغة التفسير وفق المعايير القانونية الدقيقة، خاصة عندما يتم التعامل مع مصطلحات قانونية تختلف بحسب النظام القانوني، فعلى سبيل المثال لا يتطابق مصطلح "الجريمة" في القانون الإنجلوسكسوني الذي يشمل كافة المخالفات الجنائية، من الجنح إلى الجنايات، مع مصطلح "الجريمة" في القانون الفرنسي إذ يقصد بهذا المصطلح جريمة بالغة الخطورة، وبالتالي تختلف عن الجنح والمخالفات، فإذا كان برنامج الذكاء الاصطناعي مدرب على القانون الإنجلوسكسوني وطلب منه مثلا تفسير نص ينتمي إلى القانون اللاتيني فلن يكون التفسير دقيقا، مما يقلل من مصداقية البحث العلمي القانوني.[22]

ومن بين عيوب الذكاء الاصطناعي في تفسير النصوص القانونية كذلك، نقص الفهم العميق للنصوص القانونية؛ فعلى الرغم من قدرة الذكاء الاصطناعي على تحليل البيانات وتنفيذ المهام المتكررة،

---

[20]– عمر طاهر حميدة علي، الذكاء الاصطناعي وتحليل السوابق القضائية: أداة لبناء تعليم قانوني يرتكز على الواقع القضائي، مجلة العمارة والفنون والعلوم الإنسانية، المجلد 10، العدد 14، المملكة العربية السعودية، سنة 2025، ص746.

[21] - Tahir Khan, Law, Lies, and Language Models Responding to AI Hallucinations in UK Jurisprudence, Article published in the website of The Barrister Group, Posted on 12/06/2025, viewed on 02/01/2026, https://thebarristergroup.co.uk/blog/responding-to-ai-hallucinations-in-uk-jurisprudence.

[22]– عمر سلطان العلماء، 100 تطبيق واستخدام عملي للذكاء الاصطناعي العملي، مجلة الذكاء الاصطناعي، الإمارات العربية المتحدة، سنة 2023، ص8.

إلا أنه قد يفتقر إلى الفهم العميق للسياق القانوني الذي يتطلبه البحث العلمي القانوني، وهذا ما قد يؤدّي إلى الوصول إلى نتائج غير دقيقة أو غير منصفة في القضايا المعقدة.

وأيضا قد يعتمد الذكاء الاصطناعي عند تفسير النص القانوني على البيانات التي يتدرب عليها، وإذا كانت هذه البيانات تحتوي على تحيزات أو عيوب، قد يقوم هذا التطبيق بتفسير القانون بطريقة غير عادلة بحيث قد يميل نحو تفسير نص قانوني معين بسبب انتشار هذا التفسير في النصوص التدريبية، كذلك قد يفسر مصادر قانونية معينة على حساب مصادر أخرى.[23]

2.2.2- وهمية البيانات القانونية المولدة عن طريق الذكاء الاصطناعي

أحدث دخول الذكاء الاصطناعي إلى الحقل القانوني تحولا عميقا في أساليب البحث العلمي القانوني، إذ غدت أدواته جزءا لا يكاد ينفصل عن عمل الباحث القانوني، لما توفره من سرعة في الوصول إلى المعلومات، والقدرة على تحسين الصياغة القانونية، والمساهمة في تنظيم الأفكار وتحليلها.

إلا أنّ هذا التطور التقني، على الرغم من فوائده الواضحة، كشف عن إشكالية خطيرة تتمثل في ظاهرة "هلوسات الذكاء الاصطناعي"، التي تعني انتاج محتوى قانوني يتضمن استشهادات أو وقائع أو مراجع غير صحيحة، بما قد يقود إلى نتائج بحثية تفتقر إلى الموثوقية العلمية.[24]

وبناء على ما سبق نتساءل كيف تحدث هلوسات الذكاء الاصطناعي؟ فقد أكد الباحثين أنّ الذكاء الاصطناعي لا يتعامل مع القانون بوصفه نسقا من القواعد المنطقية والمعايير القانونية كما يفعل المختصون القانونيون، فهو يعتمد على النماذج اللغوية الضخمة (LLMS) التي تتنبأ بالكلمات بناء على الأنماط الإحصائية من البيانات التي تدرب عليها ويعتمد كذلك على الشبكات العصبية التحويلية التي قد تولد النصوص من خلال التنبؤ الاحتمالي بالتسلسل بدلا من الاستدلال القانوني أو التحقق من الحقائق، وبالتالي عندما يواجه نقصا في البيانات أو سؤالا قانونيا غامضا، أو طلبا يتطلب دقة عالية، فإنه يميل إلى ملئ هذا الفرغ بتخمينات تبدو منطقية في ظاهرها، فيولد نصوصا أو مراجع أو قوانين أو أراء قضائية مختلفة

[23]- محمد شحادة إسماعيل، تأثير الذكاء الاصطناعي على المهن القانونية، مجلة الباحث القانونية، لبنان، المجلد 06، العدد 01، سنة 2023، ص57.

[24] - Varun Magesh, Faiz Surani,… Hallucinations Free? Assessing the Reliability of Leading AI Legal Research Tools, Journal of Empirical Legal Studies, 2025, P02.

تبدو صحيحة لكنها في الواقع تفتقر إلى الأساس الواقعي أي أنها غير موجودة أصلا، لكنها تعرض في قالب قانوني متماسك يصعب اكتشاف خطئه دون تدقيق متأن.[25]

وقد وجد الباحثون هذه الهلوسات في أنواع مختلفة من أنظمة الذكاء الاصطناعي، وقد تشكل هذه الأخيرة مخاطر بعضها قد يكون طفيفا؛ فعندما يجيب برنامج دردشة إجابة خاطئة على سؤال قانوني بسيط، قد ينتهي الأمر بالمستخدم إلى معلومات غير صحيحة، لكن في حالات أخرى قد تشكل هذه الهلوسة خطرا فعليا على البحث العلمي القانوني، إذ تكشف مدى إهمال الباحث في الاعتماد على أدوات الذكاء الاصطناعي دون مراجعة دقيقة، وهذا ما يضع الباحث أمام مسؤوليات لا يمكن التهاون فيها، لأنّ المجال القانوني في حد ذاته قائم على الدقة والأدلة والمسؤولية الأخلاقية، ولن يستطيع تحمل التخمينات الإحصائية الناتجة عن الذكاء الاصطناعي، باعتبار أنّ هذا الأخير يفتقر إلى المنطق الاستنتاجي والحكم المهني الذي يستخدمه القانونيون للتحقق من صحة الحجج القانونية، وبالتالي عندما تترك الهلوسات دون رادع قد تضلل حتى الباحثين القانونيين ذوي الخبرة، وبالتالي يعدّ فم الأبعاد التقنية والأخلاقية لهلوسات الذكاء الاصطناعي أمرا بالغ الأهمية لضمان استخدام آمن لأدوات الذكاء الاصطناعي القانونية، مع وجود إشراف بشري، والتحقق من الحقائق.[26]

وحقيقة هذا ما حدث سنة 2024 مع المحامي "رفاييل راميريز" الذي قدّم أمام المحكمة الفيديرالية ثلاث مذكرات قانونية استند فيها إلى سوابق قضائية غير موجودة تم الحصول عليها عبر الذكاء الاصطناعي، ثمّ أخفق في التحقق بشكل صحيح من هذه الإحالات، ويرجع ذلك جزئيا إلى عدم إدراكه أنّ الذكاء الاصطناعي عرضة لما يعرف ب (الهلوسة)، أي توليد قضايا وإحالات قضائية وهمية، وفي هذا الشأن رأت المحكمة أنه بغض النظر عن مصدر المعلومة، فإنه من واجب المحامي التأكد من أي قضية يستشهد بها، وبالتالي فرضت المحكمة غرامة على "رفاييل راميريز" قدرها 15,000 دولار، كما تمت إحالته إلى رئيس المحكمة لاتخاذ تدابير تأديبية إضافية. [27]

[25] - Muhammed Khurram Shahzed Warriach, Hazrat Usman, …, Ethical Governance of Artificial intelligence Hallucinations in Legal Practice, Journal of Social Sciences Spectrum, V4, N2, 2025, P605.
[26] - Muhammed Khurram Shahzed Warriach, Hazrat Usman, Op.cit, P613.
[27] - U.S District for the Southern District of Indiana, the case of Rafael Ramirez for submission of AI generated fictitious citations, N 00326, 21/02/2025: https://www.govinfo.gov/content/pkg/USCOURTS-insd-2_24-cv-00326/pdf/USCOURTS-insd-2_24-cv-00326-3.pdf.

الخاتمة:

ختاماً لهذه الدراسة التي تناولنا فيها واقع وآفاق استخدام الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي القانوني، يتضح لنا أننا أمام سلاح ذي حدين؛ فبقدر ما تمنحنا التكنولوجيا قدرات فائقة في معالجة البيانات الضخمة واختصار الزمن، بقدر ما تضعنا أمام اختبارات عسيرة تتعلق بمصداقية المعلومة ونزاهة الباحث. وقد خلصنا من خلال هذا البحث إلى جملة من النتائج نوجزها فيما يلي:

1- لم يعد الذكاء الاصطناعي مجرد محرك بحث متطور، بل أصبح يقوم بمهام متعددة تنافس وممكن أن تفاوت قدرات البشر في البحث والمراجعة القانونية، والتحليل التنبؤي وتلخيص المستندات وصياغة البحوث القانونية، ما قد يؤثر بطريقة إيجابية على البحث العلمي القانوني بتوفير الوقت والجهد.

2- رغم كفاءة خوارزميات الذكاء الاصطناعي، يظل الذكاء الاصطناعي عاجزاً عن إدراك "روح القانون" والسياقات الاجتماعية والفلسفية للنصوص، وغالباً ما يقع في فخ التفسير الحرفي أو الخاطئ عند غياب البيانات الدقيقة.

3- أظهر البحث وجود فجوة تشريعية واضحة في مجال تنظيم الملكية الفكرية للمحتوى المولد بواسطة تقنيات الذكاء الاصطناعي، إلى جانب غياب نصوص قانونية صريحة تحدد المسؤولية القانونية عن الأخطاء البحثية الناجمة عن اعتماد هذه التقنيات.

4- يشكل التوليد التلقائي للنصوص تحدياً خطيراً للأمانة العلمية، حيث يصعب في كثير من الأحيان التمييز بين الجهد البشري والنص المولد آلياً، مما يهدد قيمة البحث العلمي.

ومن خلال ما سبق نوصي بما يلي:

1- حبذا لو أنّ الجامعات الجزائرية تعمل على وضع أطر تنظيمية واضحة تُلزم الباحثين بالإفصاح عن استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في بحوثهم، وتحديد النسب المسموح بها للمساعدة الآلية.

2- نوصي الباحثين بالاعتماد على أدوات ذكاء اصطناعي التي لا تعتمد فقط على ذاكرتها التدريبية والتي قد تهلوس أحيانا، بل تلك المتصلة بقواعد بيانات قانونية موثوقة ومحدثة لضمان دقة والاستشهاد.

3- تدريب الباحثين وطلبة الحقوق على كيفية صياغة أوامر دقيقة للذكاء الاصطناعي للحصول على نتائج ذات صلة، وكيفية التحقق من المصادر التي توردها هذه الأنظمة.

4- ضرورة تدخل المشرع لتنظيم مسائل الملكية الفكرية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، وتحديد المسؤولية المدنية والجنائية عن الاستخدام الخاطئ لهذه التقنيات في الاستشارات أو البحوث القانونية الحساسة.